

النقل تنفي وجود فساد في صفقة شراء الحفارة البحرية "طيبة"

والوكالة اليابانية تؤكد التزامها بتطوير الموانئ

بغداد / متابعة المدي - وكالات

أكدت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي التزامها بتطوير بعض الموانئ والقنوات الملاحية المؤدية لها عبر تنفيذ مشاريع لتأهيلها، على حسب القرض الياباني الميسر للعراق.

وقالت الوكالة اليابانية في بيان صادر عنها امس السبت: "أنها "تحرص على إعادة تأهيل قطاع الموانئ ضمن المساعدات الرسمية المقدمة إلى العراق"، مضيفة أن "المشاريع الممولة من القرض الياباني، الذي منح إلى العراق خلال مؤتمر المانحين الدولي لإعادة إعمار العراق المنعقد عام ٢٠٠٣، تهدف إلى تطوير أداء الموانئ إلى المستويات التشغيلية المخطط لها في السابق، فضلاً عن زيادة فعاليتها، خصوصاً ميناء أم قصر التجاري".

وأضاف البيان أن المشاريع "تشمل أعمال الصيانة قبل الظهر رقم ١ في ميناء أم قصر وشراء معدات بحرية جديدة من حفارات ورافعات ومعدات للشحن والتفريغ، بالإضافة إلى مشاريع لانتشال السفن والقطع البحرية الغارقة في القنوات الملاحية وإنشاء مرافق بحرية وتجارية بالقرب من الميناء".

من جهته، قال رئيس هيئة القرض الياباني في الشركة العامة لموانئ العراق حسين محمد عبد الله بحسب "السومرية نيوز"، إنه "تم التوقيع على عقد تنفيذ أول مشروع للموانئ المتعلق بالقرض الياباني مع شركة بلجيكية قبل يومين"، لافتاً إلى أن "المشاريع الأخرى ستنفذ في غضون الأسابيع المقبلة".

وشدد عبد الله على "أهمية تطوير وتأهيل الموانئ والقنوات الملاحية المؤدية لها للنهوض بواقعها الخدمي وجعلها آمنة للملاحة البحرية"، مؤكداً أن "إنجاز هذه المشاريع وغيرها سوف يفسح المجال أمام العراق للحصول على شهادة المؤونة الدولية لأن السفن والموانئ (ISPS).

وأوضح عبد الله، الذي كان يشغل منصب معاون مدير عام شركة الموانئ، أن شروط المدونة لا تنطبق على الموانئ العراقية وقنواتها الملاحية في الوقت الحالي، "عزياً للسبب إلى وجود الغوازي وتردي الأعماق".

واعتبر عبد الله أن "الموانئ التجارية العراقية



أعمال الصيانة عليها من قبل الشركة المجهزة من دون مقابل".

وبين عبد الجبار أن "الوزارة فرضت عقوبات إدارية على أعضاء اللجان التي كلفت بمناقشة وتنفيذ عقد شراء الحفارة بسبب التأخير الحاصل في استلامها"، لافتاً إلى أن "القيمة الإجمالية للحفارة بلغت ١٧ مليوناً و٥٠٠ ألف دولار، في حين أن عمليات الحفر التي قامت بها الحفارة لو نفذتها شركة أجنبية لكلفت الوزارة نحو ١٥ مليون دولار" بحسب تعبيره.

وتابع وزير النقل أن "عمليات حفر القنوات الملاحية التي نفذتها الحفارة (طيبة) التي تعتبر من أكبر وأحدث حفارة ضمن أسطول الحفر البحري العراقي بلغت مليوناً و٨٠ ألف متر مكعب، مؤكداً أن الحفارة ستنسوفي كامل ثمنها بعد نحو ثلاثة أشهر".

وأشار عبد الجبار إلى أن "الوزارة تسعى لشراء حفاتين جديدتين خلال الفترة المقبلة أحداهما ستكون من قيمة القرض الياباني للعراق والبالغ ٢٥٦ مليون دولار".

وكانت وزارة النقل أعلنت يوم الخميس الماضي عن توقيعها عقداً مع شركة بلجيكية لحفر بعض القنوات الملاحية العراقية بواقع خمسة ملايين متر مكعب بقيمة ٧٠ مليون دولار ومن المؤمل أن ينجز المشروع مطلع العام المقبل على أن تبشر الشركة عملها فعلياً في غضون الشهرين المقبلين.

يذكر أن العراق كان يمتلك خلال سبعينيات القرن الماضي ١٦ حفارة بحرية لكن نتيجة الصروب والإهمال تراجع عددها إلى ٥ حفارات ثلاث منها كانت عاطلة وفي غضون السنوات القليلة الماضية تم إصلاحها وتأهيلها وأصبح عدد الحفارات العاملة في القنوات الملاحية المؤدية إلى الموانئ العراقية ٨ حفارات معظمها ذات مواصفات بدائية وتعمل بأقل من طاقتها التصميمية ومن أبرزها التحجير، والبصرة، والمريدي، وهي تجوب القنوات الملاحية المؤدية إلى الموانئ العراقية نهاباً وإياباً بهدف كريبها وتنظيفها من الترسبات والأطيان التي يؤدي تراكمها بفعل ظاهرة المد والجزر إلى انخفاض أعماق الموانئ ما يؤدي إلى عرقلة مرور السفن التجارية وبخاصة ذات الأحجام الكبيرة.

تم ميناء أبو فلوس الذي يقع ضمن الحدود الإدارية لقضاء أبي الخصيب.

في غضون ذلك نفت وزارة النقل الاتهامات التي وجهت لها بوجود فساد إداري في صفقة شراء حفارة بحرية بقيمة ١٧ مليوناً و٥٠٠ ألف دولار مطلع العام الماضي، فيما أكدت أنها تسعى لشراء عدد من الحفارات الجديدة خلال الأيام المقبلة.

وقال وزير النقل عامر عبد الجبار بحسب السومرية نيوز إن "صفقة شراء الحفارة البحرية (طيبة) جرت وفقاً للقانون والضوابط الإدارية"، مضيفاً أن "تمن الحفارة مطابقاً لأبعاد الحفارات المشابهة".

ولفت عبد الجبار إلى أن "الحفارة قادرة على الحفر إلى عمق يصل إلى ٢٥ متراً وبطاقة

تستشهد نهضة كبيرة خلال عام ٢٠١٠، مبيناً أن "العقود التي ستبرم خلال العام الحالي تتضمن شراء ٥٠ عوامة لإضاءة وتعليم القنوات الملاحية وتنظيفها بهدف تسهيل مرور السفن التجارية".

يذكر أن محافظة البصرة، تضم خمسة موانئ تجارية أولها ميناء المغل الذي يقع بالقرب من مركز مدينة البصرة وانشئ عام ١٩١٦ من قبل القوات البريطانية التي كانت تستغله لأغراض عسكرية وسلمته إلى السلطات العراقية عام ١٩٣٧، وميناء الفاو الذي تحول إلى مرفأ لسفن وزوارق صيد الأسماك، وفي مطلع السبعينيات تم إنشاء ميناء أم قصر وهو من أكبر وأهم الموانئ التجارية، وفي عام ١٩٧٤ تم افتتاح ميناء خور الزبير، ومن

من الواقع الاقتصادي

الموانئ والاستثمار

عباس الغالبى

يملك العراق خمسة موانئ تجارية جميعها جنوبي العراق في محافظة البصرة تطل على الخليج العربي، وهي بحكم حركة التبادل التجاري والنظفي المرتفعة في العراق لا تفي بالغرض، ما يتطلب التفكير جدياً بإنشاء موانئ جديدة تلبي الحاجة الملحة للتجارة والاستثمار المرتقب المتوقع دخوله السوق المحلية هذا العام والاعوام المقبلة.

وكانت الحكومة قد أعلنت العام الماضي عن نيته إنشاء ميناء جديد في مدينة الفاو الذي كان مرفأ لسفن وزوارق الصيد، ويمتلك هذا الموقع أهمية بالغة حيث عرض للاستثمار ورست الزايدة على إحدى الشركات الإيطالية التي وضعت التصميم الأولي للميناء، وما زال هذا المشروع العمالي قيد الأراج يدور في حلقة مفرغة من دون مسوغات ومبررات مقنعة لهذا التأخير، ذلك أن هذا الميناء سيساهم إلى حد كبير في تنشيط عملية التبادل التجاري على وفق المواصفات الفنية والتصميمية المحددة له.

ولابد من الإشارة إلى القرض الياباني الذي يضم في حيزياته التزامات تطوير الموانئ العراقية فضلاً عن فتح القنوات الملاحية، وتطوير المستويات التشغيلية، والملاحة البحرية سعياً للإرتقاء بأداء الموانئ وإسيما ميناء أم قصر الذي يعد أكبر الموانئ العراقية حالياً، كما لابد من الإشارة إلى تفعيل مبادرات الحكومة في إطلاق عملية الاستثمار في الموانئ كافة وضرورة فسح المجال أمام القطاع الخاص لأخذ دور الريادة في إدارة وتشغيل هذه الموانئ على غرار ما هو موجود في معظم دول العالم.

ولا يمكن أن تكون هناك موانئ قادرة على استيعاب حركة التبادل التجاري مالم ترتبط ببنية تحتية متطورة تمتلك من التقنية والتكنولوجيا الحديثة والإدارة الرشيدة والإنسانية الواضحة في حركة السفن وقدرة التواصل مع العالم الخارجي، وهي ضرورات مهمة تتطلبها الموانئ التجارية التي تعد ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد المتين التنشيط الذي يتعامل مع منظومة تجارية فاعلة، ولعل العراق بحكم موقعه وحاجاته التجارية يحتاج إلى موانئ متطورة تلبي الحاجة وتتساق مع حركة الاستثمار المرتفعة.

ومن هنا ندعو الحكومة إلى ضرورة تفعيل عقد ميناء الفاو الاستثماري نظراً لأهميته وانسجاماً مع متطلبات المرحلة المقبلة التي تستهد تحولاً نوعياً في المشهد الاقتصادي بشكله الأعم والأشمل.

abbas.abbas80@yahoo.com

تنفيذ خمسة جسور في ذي قار بكلفة ٢,٧ مليار دينار



متوضع وجميل ويتوفر على المتانة والأمانة في حين سيرفع الجسر القديم ليحزن في مخازن طرق وجسور ذي قار. كما تتضمن المشاريع إنشاء جسر مشاة حديدي ثابت في قضاء سوق الشيوخ وأخر في ناحية البطحاء ومثله في قضاء الشطرة وفي ناحية النصر، مشيراً إلى أن الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بلغت ٢,٧ مليار دينار ضمن منحة رئيس الوزراء. وأشار إلى أن الخطة تشمل فضلاً عن بناء الجسور، تكليف شركة أشور العامة للمقاولات الإنشائية أحد تشكيلات وزارة الأعمار والإسكان بالباشرة بإجراء الصيانة المقطع بطول خمسة كيلومترات على طريق ناصرية كوت للمنطقة الواقعة بين مركز مدينة الناصرية وناحية الغراف. كما سيتم إجراء صيانة على أحد الطرق الريفية لسوق الشيوخ. ال.ع.م، مؤكداً أن التنفيذ سيكون خلال الأيام القليلة القادمة.

منع ادخال أي سلعة مستوردة لاتحمل شهادة مطابقة للمواصفات

قام بتنفيذ عدد من الاتفاقيات السابقة مع عدد من دول الجوار، مشيراً إلى أن أهم بنود الاتفاقيات نصت على عدم ادخال أي سلعة أو بضاعة إلى داخل الحدود العراقية مالم تحمل هذه السلعة شهادة مطابقة للمواصفات الخاصة بها وأشار إلى أن "الهياكل بالتعاون مع المديرية العامة للمنافسة الحدودية

الناصرية / وكالات

قالت دائرة طرق وجسور محافظة ذي قار إنها بصدد تنفيذ خمسة جسور جديدة في مناطق متفرقة من المحافظة بكلفة ٢,٧ مليار دينار عراقي ضمن منحة رئاسة الوزراء. وتكر مدير الطرق والجسور في ناحية النصر، مشيراً إلى أن الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بلغت ٢,٧ مليار دينار ضمن منحة رئيس الوزراء. وأشار إلى أن الخطة تشمل فضلاً عن بناء الجسور، تكليف شركة أشور العامة للمقاولات الإنشائية أحد تشكيلات وزارة الأعمار والإسكان بالباشرة بإجراء الصيانة المقطع بطول خمسة كيلومترات على طريق ناصرية كوت للمنطقة الواقعة بين مركز مدينة الناصرية وناحية الغراف. كما سيتم إجراء صيانة على أحد الطرق الريفية لسوق الشيوخ. ال.ع.م، مؤكداً أن التنفيذ سيكون خلال الأيام القليلة القادمة.

منع ادخال أي سلعة مستوردة لاتحمل شهادة مطابقة للمواصفات

قام بتنفيذ عدد من الاتفاقيات السابقة مع عدد من دول الجوار، مشيراً إلى أن أهم بنود الاتفاقيات نصت على عدم ادخال أي سلعة أو بضاعة إلى داخل الحدود العراقية مالم تحمل هذه السلعة شهادة مطابقة للمواصفات الخاصة بها وأشار إلى أن "الهياكل بالتعاون مع المديرية العامة للمنافسة الحدودية

اطلاق ٢٠٪ من الموازنة الاستثمارية لحافطة بغداد

بغداد / المدي

بحث وزير المالية باقر جبر الزبيدي مع محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق آليات تنفيذ الموازنة الاستثمارية للعام الحالي، ونكر مصدر اعلامي في وزارة المالية أنه جرى خلال اللقاء استعراض أبرز المشاريع المنفذة من قبل محافظة بغداد لعام ٢٠٠٩ وخطط المحافظة لتوجيه الاتهامات والانتقادات للوزارة هو التأخير في عملية استلام الحفارة بسبب حاجتها إلى الصيانة، مشيراً إلى أن "الروحة الحضورية التي تتصل بالمحرك وتقع في مؤخرة السفينة كانت مكسورة وتمت معالجتها وإجراء

سومو: ارتفاع صادرات النفط في كانون الثاني الى ١,٩٨ مليون برميل يومياً



دولار بمتوسط سعر بلغ ٧٣ دولاراً للبرميل. ووقع العراق في الاونة الاخيرة عددا من الاتفاقيات مع شركات نفط قد ترفع طاقته الانتاجية في غضون سبع سنوات الى ١٢ مليون برميل يومياً لينافس السعودية أكبر منتج للخام في العالم.

ويبلغ الانتاج الحالي نحو ٢,٥ مليون برميل يومياً.

الى ذلك أكد الخبير النفطي كريم الشماع أن تراجع وزارة النفط عن عقد جولة تراخيص نفطية ثالثة في المستقبل القريب أمر يتعلق بقدرة البلد التصديرية.

وقال الشماع بحسب "راديو سوا" إن معدلات التصدير تبلغ حالياً نحو مليوني برميل سنوياً ١١ مليون برميل يومياً وهذه الطاقة تتطلب كميات كبيرة من شبكة خطوط التصدير ومنافذ جديدة، ما يتعدى على الوزارة الإيفاء به حالياً.

وحول الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط خلال النصف الثاني من العامين الجاري والمقبل وما سيترتب عليه من عائدات ستسهم في تحسين الوضع الاقتصادي قال الشماع إن الإنتاج لن يصل إلى ١١ مليون بدون إيجاد منافذ جديدة، رغم وجود خطط بهذا الاتجاه.

وكان المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد أشار إلى أن إنتاج النفط الخام لا يتناسب مع ما تمتلكه البلاد من احتياطي يقدر بأكثر من ١٥ مليار برميل. يشار إلى أن الوزير حسين الشهرستاني كان قد صرح في وقت سابق إلى أن الزيادة في الإنتاج النفطي ستأتي متوازنة مع زيادة الطلب العالمي نظراً لنضوب بعض الاحتياطيات للعديد من دول العالم.

بغداد / رويترز
قال مسؤول شركة تسويق النفط العراقية (سومو) فلاح العامري إن متوسط صادرات نفط العراق زاد إلى ١,٩٨ مليون برميل يومياً على مدى شهر حتى ٣٠ يناير كانون الثاني

انشاء معمل إسفلت دنماركي بطاقة انتاجية ١٦٠ طناً في الزبير

الفني له سيعمل بطاقة ١٦٠ طناً في الساعة وهو مخصص لمشاريع الزبير".

من جانب آخر شكاً مدير بلدية الزبير من "قلة الإليات والكوادر البلدية المخصصة لإزالة النفايات في القضاء"، مبيناً في هذا الصدد أن بلدية القضاء استعانت باليأت من بلديات مناطق مجاورة لرفع النفايات من مركز الزبير الذي يخلف

البيصرة / وكالات
قال مدير بلدية الزبير عبد الزهرة محمد سويد بوشن: العمل بإنشاء معمل لإسفلت أوربي المنشأ ضمن مشروع محال من وزارة البلديات بعد وصول أجزاء من المعمل.

وأضاف سويد بحسب وكالة أنباء الإعلام العراقي / و"أن "عدة أجزاء من معمل إسفلت

حركة السوق

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
برتقال عراقي	١٢٥٠ ديناراً	خيار	٥٠٠ دينار
برتقال مستورد	١٠٠٠ دينار	بطاطة	٧٥٠ ديناراً
ليمون عراقي	١٥٠٠ دينار	فلفل	١٠٠٠ دينار
ليمون مستورد	١٠٠٠ دينار	باندنجان	٧٥٠ ديناراً
تفاح اصفر	٧٥٠ ديناراً	شجر	١٠٠٠ دينار
تفاح احمر	١٠٠٠ دينار	بصل (بناواعة)	٧٥٠ ديناراً
تفاح اخضر	٢٠٠٠ دينار	بالا	١٥٠٠ دينار
موز	١٠٠٠ دينار	شونبر	٢٥٠ ديناراً
كيوي	٢٠٠٠ دينار	شلفم	٣٥٠ ديناراً
رمان عراقي	١٠٠٠ دينار	لهانة	٥٠٠ دينار
كستناء عراقي	٢٠٠٠ دينار	قرنابط	٥٠٠ دينار
لاتكي	١٠٠٠ دينار	جزر	١٠٠٠ دينار
نارنج	٥٠٠ دينار	خس	٣٥٠ ديناراً
تمر زهدي	٥٠٠ دينار	فاصوليا	٢٠٠٠ دينار
تمر خستناوي	١٢٥٠ ديناراً	كلم	١٠٠٠ دينار

أَسْعار العَمَلات	
العَملة	سعر الشراء
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنية الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً
٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	سعر البيع
١١٧٥ ديناراً عراقياً	سعر الشراء
١٣٠٠ دينار عراقي	سعر البيع
٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	سعر الشراء
٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	سعر البيع
العَمَدان	
المعدن	سعر البيع للمنتقل
الذهب عيار ٢٤	٢٠٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٨٦,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٧٢,٠٠٠
الفضة	٧٠٠

المواد الانشائية	
نوع المادة	الكمية
السمنت العادي	طن واحد
السمنت الماوم	طن واحد
السمنت الابيض	طن واحد
الرمل	قالب سكس ٢٠ ٣م
الحصى	قالب سكس ٢٠ ٣م
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة
شيش التسليح	طن واحد
كاشي عراقي	قطعة واحدة